



مقالات مفهوم البناء



م.عبدالرحمن الخنين

@AALKHNEEN

الشركات الناشئة في مجال التشييد والبناء

أكثر من ٣٧٥ ألف ريال فيجب على الفريق المالي معرفة طريقة الحساب الصحيح وطريقة رفعها بالنظام.

الثالث قطاع المبيعات:

وفيه تبدأ عملية استقبال العميل ومعرفة المتطلبات والعمل على تسويير المشروع تسعيراً دقيقاً يوضح جميع المصاريف المباشرة وغير مباشرة وقياس المخاطر المتوقعة وتجهيز عروض الأسعار وتجهيز العقود أو المناقصات في حال كانت منافسه بين عدد من الشركات وفقاء لعرضين (فني ومالى) واستعراض نقاط القوة للمؤسسة.

ويقع على عاتق هذا القطاع التخطيط الاستراتيجي لأرقام العقود المستهدفة وطريقة جذب العملاء وإقناعهم من خلال وسائل التواصل او التقدم على المنصات وتجهيز ملف تعريفي

كمما يجب متابعة المشروع اثناء التنفيذ والبحث عن رضا العميل حتى بعد الانتهاء من المشروع ومتابعة متطلباته والتتأكد من تفعيل الضمان واعمال الصيانة.

- الرابع القطاع الفني: وفيه يطول الشرح ولا ينتهي وختصاراً ينصح بالرجوع الى المراحل الخمس لتنفيذ المشروعات :-
 - البدء بالمشروع: معرفة هدف المشروع وفق للمثلث المشهور (تكلفة، جودة، وقت) وفهم العقد المبرم فيما صحيحاً لمعرفة جدوى المشروع والمسؤوليات التي تقع على الطرفين.
 - التخطيط للمشروع: ويتم مراجعة جدول الكميات ومعرفة وصف المواد والتتأكد من مصادر التوريد وتجهيز الخطة الزمنية والبروتوكول الفني (الأوراق الرسمية) كما يتم التأكد من وضوح المخططات ومعرفة كيفية إدارة التدفقات المالية وطريقة صرفها بطريقة مناسبة.
 - التنفيذ للمشروع: وتنتمي فيه الأعمال وفق ماتم التخطيط له مع الأخذ بالحسبان الاستعانة بالكادر الفني المناسب القادر على تحقيق الجودة المطلوبة وفق الميزانية والوقت المتفق عليه.
 - متابعة المشروع: ويتم مراجعة الخطة الزمنية والتتأكد من عمل البروتوكول بالطريقة الصحيحة ومراجعة أعمال السلامة والأمان ومراجعة تكاليف المشروع مع القطاع المالي بشكل دوري تجنبأ لاي خلل قد يعطى المشاريع.
 - اغلاق المشروع: وهي مرحلة مهمة للانتهاء من المشروع بطريقة سلية تضمن تقديم خطاب الضمان وإغلاق المشروع وإغفال جميع الملاحظات ثم الوقف على المشروع لمعرفة جميع الأخطاء التي وقع فيها الفريق لمراجعتها وتحليلها والاستفادة منها في المشاريع المستقبلية.

تقى التوصية النهائية متفائلة بشأن الاقبال على الشركات في هذا المجال نتيجة حرص الدولة ممثلة في الهيئة السعودية للمقاولين بشكل جدي على التنظيم والحرص على حقوق العمال والشركات والعمال وضرورة الأخذ بالحسبان مراقبة الله لنا في أعمالنا والحرص على جودتها والوفاء بعقودها.

يعتبر قطاع التشييد والبناء قطاعاً ذات تشعب كبير من ناحية الخدمات والموارد والإدارة الفنية والمالية فهو قابل للتخصص مثل الناشئة والتي بدأت خلال مدة زمنية بسيطة وقد لا ترى مثل هذه الشركات النجاح المتوقع نتيجة اهمالها او افتقارها لعدد من الامور ولأن المجال لا يزال كبيراً جداً ومعه المنافسة لا حصر لها من شركات علامة وكبيرة جداً وأفراد يتغنون بالتلاء على الانظمة والاشتراطات مع الاخذ بالحسبان الخطوات الجدية التي تتبناها الحكومة في الحد من ذلك.

كعادة اغلب التجارات تحتاج بعض الأنشطة كأنشطة المقاولات مثلاً الى الصبر والثاني على النتائج لفترات طويلة لتحقيق التوازن المالي وعدم استعجال النجاح السريع.

كما تحتاج هذه الأنشطة الى بناء الثقة وكسب السمعة الحسنة وهو ما يدفع صاحب العمل الى التنازل عن جهده ووقته وماليه لللتقاء بعملائه وتعويضهم معنوياً ومالياً والوقوف بنفسه على الاعمال وسرعة حلها والمبادرة بالكلمة الطيبة.

تبسيط في نقل المعلومة هو اسلوب عملى بحث يسهل على أصحاب المجال الناشئ فهم ما يحتاجه وعليه سوف أقوم بشرح قطاع المقاولات البسيط والمكون من اربع اقسام رئيسية:-

الأولى القطاع الإداري: وهو يختص بالأعمال الورقية والالكترونية من اعداد الخطابات الى تنسيق المواعيد والاجتماعات الى اعداد المحاضر الرئيسية وتحديث الاوراق الحكومية وانشاء هيكلة التوظيف وتوزيع المسؤوليات مع توضيح لكل العمليات داخل المؤسسة وسير عملها بطريقة صحيحة ومتابعتها من خلال فريق متابعة (PMO)

الثاني القطاع المالي: وهو عصب رئيسي في اي مؤسسة وعملية تنظيميه يفضل البدء فيه قبل البدء بالعمل نفسه فالنظام المالي لابد ان يحتوي على محاسب ضليع بالمجال تكون البداية فيه في تنظيم الميزانية ومعرفة المصاريف المتوقعة والتي تتكون من قسمين (مصاروف عمومي ومصاروف تشغيلي) ومعرفة نقطة الوصول الى التعادل في السنة (BREAK EVEN) ومعرفة طريقة تمويل المشاريع وشراء الاصول وعمل حساب احتياطي للشركة تحسباً لاي طارئ قد يتم.

كما يجب عمل بروتوكول لطريقة الصرف داخل المشاريع او للمصاريف الإدارية وعليه يجب احترام هذا البروتوكول وعدم كسره واستثناءه حتى من صاحب العمل دون جهل تطويره كل فترة لتجاوز اي خلل قد يؤدي الى تأخير عملية الصرف والرقابة عليه.

وبحسب انظمة المملكة العربية السعودية من ضرورة الاصحاح عن جميع العمليات والاقرار الضريبي للمؤسسات التي تتجاوز مداخلها